

99967 - تعمل في الخياطة وتدل زبائنهما على الشراء من بعض المحلات مقابل نسبة

السؤال

أختي تعمل في محل للخياطة ، واتفقنا هي والخياط مع بعض محلات بيع الأقمشة على أن يرسلوا بعض الزبائن لشراء أقمشة من محلاتهم ولهم نسبة . في البداية كانت النسبة محددة ، ثم اتفقا على أن تكون غير محددة لكنها في نفس القيمة تقريبا ، فهل المال الذي يحصلون عليه حلال ؟ .

الإجابة المفصلة

لا حرج في الدلالة على بعض محلات الأقمشة ، مقابل أجرة معلومة أو نسبة معينة مما اشتراه الزبون من هذه المحلات . وقد جوز الفقهاء أخذ الأجرة على الدلالة والسمسراة ، ولا حرج أن تكون النسبة من ثمن المبيعات .

جاء في "فتاوی اللجنة الدائمة" (131/13) : "يجوز للدلائل أخذ أجرة بنسبة معلومة من الثمن الذي تستقر عليه السلعة مقابل دلائله عليها ، ويستحصلها الدلائل من البائع أو المشتري حسب الاتفاق من غير إجحاف ولا ضرر " انتهى .
ويينظر جواب السؤال رقم (45726).

ولا يجوز أن تكون الأجرة مجهولة ؛ حتى لا يقع نزاع بين أختك وأصحاب المحلات ؛ إذا أعطوهما ما تراه دون ما تستحق ، إلا إن تبرعت أختك بالدلالة بدون أجرة ، ورأى صاحب المحل أن يكاففها على تبرعها ، فله إعطاؤها ما شاء .

ويشترط لجواز هذه المعاملة ابتداء : الالتزام بالصدق والنصح للزبائن ، فلا يجوز توجيههم إلى هذه المحلات ، مع العلم بأن نفس القماش يوجد في محل آخر بسعر أرخص ، أو يوجد ما هو أجود منه بنفس السعر .
والله أعلم .